دور الذكاء الاصطناعي في مساعدة المفتي
بالتطبيق على فتاوي المعاملات المالية الحديثة

بحث مقدم لمؤتمر دار الإفتاء المصرية المقرر انعقاده

يومي ١٢ -١٣ من شهر أغسطس لعام ١٤٤٧هـ/ ٢٠٢٥م

أ.د/ جمال الشوادفي

أستاذ الرياضيات والإحصاء

كلية التجارة – جامعة الأزهر

أ.د/ فياض عبد المنعم

أستاذ الاقتصاد – كلية التجارة – جامعة الأزهر، والمستشار المالي لدار الإفتاء المصرية

١٤٤٧هـ = ٢٠٢٥م

المحتويات

ملخص البحث ٥

كلمات مفتاحية ٥

المقدمة ٧

تساؤلات البحث ٨

أهمية البحث ٨

مجال البحث ٨

الدراسات السابقة ٩
المبحث الأول: تعريف الذكاء الاصطناعي وكيفية الاستفادة منه في الفتوى ١١
أولًا: تعريف الذكاء الاصطناعي (AI): ١١
ثانيًا: خصائص الذكاء الاصطناعي (AI): ١١
ثالثًا: كيفية الاستفادة من الذكاء الاصطناعي في الفتوى: ١٨
رابعًا: برمجيات الإفتاء: ٢٠
المبحث الثاني: الفتوى والحكم الشرعي والفرق بينهما: ٢٢
أولًا: تعريف الفتوى: ٢٢
ثانيًا: تعريف الحكم الشرعي: ٢٤
ثالثًا: الفرق بين الحكم الشرعي والفتوى: ٢٤
رابعًا: ماذا يفعل الذكاء الاصطناعي عندما يطلب منه الفتوى؟ ٢٥
خامسًا: ماذا يفعل الذكاء الاصطناعي إذا لم يجد الفتوى؟ ٢٥
سادسًا: شروط الثقة في مساعدة الذكاء الاصطناعي للمفتي: ٢٦
سابعًا: هل يمكن تدريب الذكاء الاصطناعي ليكون مساعدًا للمفتي؟ ٢٦
ثامنًا: كيفية تدريب الذكاء الاصطناعي ليكون مساعدًا للمفتي من خلال التالي: ٢٧
تاسعًا: دور الذكاء الاصطناعي كمساعد للمفتي: ٢٨
المبحث الثالث: الدراسة التطبيقية على فتاوى المعاملات المالية. ٣٠
أولًا: أسئلة في المعاملات المالية وإجابتها وفقًا للذكاء الاصطناعي. ٣٠
ثانيًا: التعليق على الإجابات: ٤٢
أولاً: مميزات استخدام الذكاء الاصطناعي في الإفتاء: ٤٢
ثانياً: عيوب ومخاطر استخدام الذكاء الاصطناعي في الإفتاء: ٤٣
ملخص البحث وتوصيات ٤٤
أولًا: ملخص البحث: ٤٤

ثانيًا: التوصيات: بناءً على ما تقدم، يوصي هذا البحث بما يلي: ٤٥
ملخص البحث باللغة الانجليزية ٤٧
المراجع ٥٠
أولًا: المراجع العربية: ٥٠
ثانيًا: المراجع الأجنبية: ٥١

ملخص البحث:

لقد أصبح الذكاء الاصطناعي قوة دافعة في مختلف المجالات، ومجال الفتوى الشرعية ليس استثناءً. يهدف هذا البحث إلى استكشاف إمكانيات وتحديات استخدام الذكاء الاصطناعي في الفتوى وفق منهج أهل السنة والجماعة.

استخدام الذكاء الاصطناعي (AI) في الإفتاء الشرعي موضوع حديث ومثير للجدل، وله ميزات وعيوب يجب النظر إليها بعناية، خاصة أنه يتعلق بأمر ديني حساس يتطلب دقة وأمانة علمية.

نماذج معالجة اللغات الطبيعية (NLP)

وخلال هذا البحث استخدمنا عينة من ٢١ سؤالا متنوعا في المعاملات المالية الإسلامية، وتم توجيهها دفعة واحدة للذكاء الاصطناعي من خلال برنامج ChatGPT وطلبنا منه الإجابة على الأسئلة، مع ذكر الأدلة الشرعية لكل إجابة، والمصادر التي استقى منها الإجابة، فقام بالإجابة عنها جميعا في وقت قصير، لم يتجاوز الدقيقة.

وقد تبين من خلال البحث أن الذكاء الاصطناعي يمكن أن يكون أداة مساعدة قوية للمفتي، من خلال قدرته على جمع وتنظيم وتحليل كميات هائلة من النصوص الشرعية، وتقديم الفتاوى السابقة، والمساعدة في استنباط الأحكام. ومع ذلك، لا يمكن للذكاء الاصطناعي أن يحل محل المفتي البشري؛ حيث إن عملية الإفتاء تتطلب فهمًا عميقًا للواقع، واجتهادًا، وبصيرة، وهي أمور لا يمكن للآلة أن تحاكيها بشكل كامل. كما أن هناك تحديات ومخاطر محتملة، مثل انتشار الفتاوى غير الدقيقة، إذا لم يتم تدريب الأنظمة على بيانات، موثقة وبإشراف علماء متخصصين.

كلمات مفتاحية:

الذكاء الاصطناعي AI – تدريب نظام الذكاء الاصطناعي Training – نماذج معالجة اللغات الطبيعية (NLP)– الفرق بين الفتوى والحكم– الحكم الشرعي والتكليفي والوضعي– الفرق بين المفتي والمجتهد، المعاملات المالية.

المقدمة:

شهد العالم في العقود الأخيرة تطورًا متسارعًا في مجالات التقنية، وكان من أبرز مظاهر هذا التطور بروز الذكاء الاصطناعي (Artificial Intelligence) بوصفه أحد أعظم إنجازات العصر الرقمي، حيث أصبح يُستخدم في مجالات متعددة كالصناعة والطب والتعليم والقضاء ... إلخ، بل امتد حضوره ليطرق أبواب العلوم الإسلامية، ومجال الإفتاء على وجه الخصوص.

من خلال تطور خوارزميات التعلم العميق DL ونماذج معالجة اللغات الطبيعية NLP أصبح الذكاء الاصطناعي قادرًا على تحليل النصوص، واستخلاص المعاني، والربط بين المسائل، بل وحتى تقديم مخرجات يمكن أن تسهم في تيسير فهم المسائل الفقهية أو استعراض أقوال الفقهاء. ومن هنا برز التساؤل عن إمكانية الاستفادة من الذكاء الاصطناعي بوصفه أداة مساعدة للمفتي في أداء مهمته؟ وهل يمكن توظيف هذه التقنية في دعم الفتوى، دون أن تمس باستقلالية العقل الفقهي أو تخالف ضوابط الشريعة؟

تسعى هذه الورقة إلى استكشاف هذا الدور الممكن، من خلال بيان آليات توظيف الذكاء الاصطناعي في مساعدة المفتي، مع إبراز المجالات التي يمكن أن يُستفاد فيها من هذه التقنية، وضبط ذلك بضوابط شرعية وعلمية، تضمن بقاء الفتوى في دائرتها الشرعية، مع الاستفادة من الأدوات الحديثة في تعزيز دقة الأداء وسرعته وتنظيمه.

ومن خلال هذه الورقة، سيتم استعراض نماذج تطبيقية من جهود توظيف الذكاء الاصطناعي في مجال الفتوى الشرعية، مع الوقوف على الفرص والتحديات، واقتراح ضوابط منهجية للاستفادة الآمنة والمفيدة من هذه التقنية في مجال الإفتاء.

تساؤلات البحث:

١. ما الدور الذي يمكن أن يؤديه الذكاء الاصطناعي في عملية الإفتاء وفق منهج أهل السنة والجماعة؟

٢. ما الضوابط الشرعية والأخلاقية التي يجب مراعاتها عند استخدام الذكاء الاصطناعي في الفتوى؟

٣. هل يمكن للذكاء الاصطناعي أن يكون مساعدًا للمفتي، وما حدود هذه المساعدة؟

٤. ما التحديات والمخاطر المحتملة لاستخدام الذكاء الاصطناعي في إصدار الفتاوى؟

٥. كيف يمكن تدريب أنظمة الذكاء الاصطناعي لضمان دقة وموثوقية الفتاوى الصادرة عنها؟

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في تزايد الاعتماد على التقنيات الحديثة في مختلف جوانب الحياة، بما في ذلك الجوانب الدينية. ومع التطور السريع للذكاء الاصطناعي؛ أصبح من الضروري دراسة إمكانية الاستفادة منه في خدمة الفتوى الشرعية، مع مراعاة الضوابط والأصول الشرعية.

يهدف هذا البحث إلى تقديم رؤية شاملة حول هذا الموضوع، وتحديد الفرص والتحديات، ووضع إطار عمل مقترح للاستفادة المثلى من الذكاء الاصطناعي في مجال الإفتاء، بما يخدم الأمة الإسلامية، ويحافظ على أصالة الفتوى.

مجال البحث:

يركز هذا البحث على دراسة استخدام الذكاء الاصطناعي في مجال الفتوى الشرعية، مع التركيز بشكل أساسي على المنهج الوسطي. يشمل ذلك تحليل الإمكانيات والتحديات والضوابط الشرعية المتعلقة بتوظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في جمع المعلومات

الشرعية، وتحليل النصوص الفقهية، واستنباط الأحكام، وتقديم الفتاوى. كما يتناول البحث دور الذكاء الاصطناعي في مساعد المفتي، وليس بديلًا عنه، مع التأكيد على أهمية العنصر البشري في عملية الإفتاء.

الدراسات السابقة

تناولت العديد من الدراسات السابقة موضوع الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في المجالات الدينية بشكل عام، وفي مجال الفتوى بشكل خاص، من أبرز هذه الدراسات:

١. دراسة بعنوان: "الإفتاء باستخدام الذكاء الاصطناعي حكمه الشرعي وأثره في اختلاف العلماء" لمطلق جاسر الجاسر، ٢٠٢٤م: تتناول هذه الدراسة الحكم الشرعي لاستخدام الذكاء الاصطناعي في الإفتاء، وتأثيره على هامش الخلاف الفقهي، وكيفية استخدامه لمعرفة قول الأكثر ومعتمدات المذاهب.

٢. دراسة بعنوان: "أثر الذكاء الاصطناعي في صياغة الفتوى" الإفتاء الأردنية، ٢٠٢٣م: سلطت هذه الدراسة الضوء على إيجابيات الذكاء الاصطناعي في تصنيف وترتيب الفتاوى والأحكام الشرعية، وزيادة وصول الفتوى وانتشارها.

٣. دراسة بعنوان: "تقييم أداء منصات الذكاء الاصطناعي التوليدي في مجال الفتوى"، جامعة الكويت، ٢٠٢٤م: بحثت هذه الدراسة كيفية صناعة الفتوى عن طريق الذكاء الاصطناعي، وحكم استخدامه، وتأثيره في صناعة الفتوى.

٤. دراسة بعنوان: "الذكاء الاصطناعي وأثره في صناعة الفتوى"، منصة مندومة، ٢٠٢٣م: وتهدف إلى بيان كيفية صناعة الفتوى عن طريق الذكاء الاصطناعي، وخطوات ذلك، وحكم استخدامه، وتوضيح أثره في صناعة الفتوى.

٥. دراسة بعنوان: "الفتوى عن طريق الذكاء الاصطناعي بين الإقدام والإحجام" لمي المنصور، ٢٠٢٤م: ناقشت أهمية الفتوى في العصر الحديث وتزايد المستجدات، وتطرح تساؤلات حول مدى تأهيل الذكاء الاصطناعي لإصدار الفتاوى.

تتفق هذه الدراسات على أهمية الذكاء الاصطناعي كأداة مساعدة في مجال الفتوى، مع التأكيد على ضرورة وضع الضوابط الشرعية والأخلاقية لضمان دقة وموثوقية الفتاوى الصادرة. كما تشير بعض الدراسات إلى المخاطر المحتملة لانتشار الفتاوى غير الموثوقة، إذا لم يتم الاعتماد على علماء متخصصين في تدريب أنظمة الذكاء الاصطناعي.

المبحث الأول:

تعريف الذكاء الاصطناعي وكيفية الاستفادة منه في الفتوى

أولًا: تعريف الذكاء الاصطناعي Artificial Intelligence (AI):

تدور تعريفات الذكاء الاصطناعي حول قدرة الآلة على التصرف مثل البشر، أو القيام بأفعال تتطلب ذكاءً مثل الذكاء البشري.

وعرفه أحد الباحثين: بأنه "علم يهدف إلى فهم طبيعة الذكاء الإنساني، عن طريق عمل برامج للحاسب الآلي قادرة على محاكاة السلوك الإنساني المتسم بالذكاء"[1].

وعرفته الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي بأنه: "أنظمة تستخدم تقنيات قادرة على جمع البيانات واستخدامها للتنبؤ، أو التوصية، أو اتخاذ القرار بمستويات متفاوتة من التحكم الذاتي، واختيار أفضل إجراء لتحقيق أهداف محددة"[2].

وهو فرع من فروع علوم الحاسوب يهدف إلى تطوير أنظمة وبرامج قادرة على محاكاة القدرات الذهنية البشرية، مثل: التعلم، والفهم، والاستدلال، وحل المشكلات، واتخاذ القرارات. ويشمل الذكاء الاصطناعي مجموعة واسعة من التقنيات، مثل: تعلم الآلة (Machine Learning)، ومعالجة اللغات الطبيعية (Natural Language Processing)، والرؤية الحاسوبية (Computer Vision)، وغيرها.

ولعل أقرب تعريف للذكاء الاصطناعي أنه استخدام تقنيات قادرة على محاكاة الذكاء البشري في جمع البيانات وتحليلها للوصول إلى نتائج معينة.

ثانيًا: خصائص الذكاء الاصطناعي (AI):

---

(١) بونيه، آلان، الذكاء الاصطناعي: واقعه ومستقبله، ترجمة: علي فرغلي، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٣م، ط ١، ص ١٣.

(٢) مقال بعنوان: نبذة عن الذكاء الاصطناعي، من الموقع الرسمي للهيئة السعودية للذكاء الاصطناعي: https: / / sdaia.gov.sa / ar / SDAIA / about /Pages / AboutAl. Aspx.

يتميز الذكاء الاصطناعي بخصائص تجعله مختلفًا عن الأنظمة الحاسوبية التقليدية، وتجعله قادرًا على أداء مهام تتطلب قدرًا من "الذكاء" شبيهًا بالبشر. وفيما يلي أبرز خصائص الذكاء الاصطناعي:

١. القدرة على التعلم (Learning): يتعلم الذكاء الاصطناعي من البيانات والتجارب السابقة من خلال تقنيات، مثل التعلم الآلي(Machine Learning) ، ويمكنه تحسين أدائه بمرور الوقت دون إعادة برمجته.

٢. المعالجة الآلية للبيانات الضخمة: يمكنه تحليل كميات هائلة من البيانات بسرعة وكفاءة أكبر من الإنسان، ويكتشف الأنماط والارتباطات الخفية التي قد يصعب على البشر ملاحظتها.

٣. الاستنتاج واتخاذ القرار: يستطيع تحليل المعلومات المتاحة، واستنتاج الحلول، أو اتخاذ قرارات بناءً على ذلك، سواء في البيئات المحددة أو المعقدة.

٤. التفاعل الذكي مع البيئة: حيث تمكنت بعض أنظمة الذكاء الاصطناعي من التفاعل مع محيطها، من خلال أجهزة استشعار أو مدخلات خارجية (كما في الروبوتات، والسيارات الذاتية القيادة).

٥. القدرة على فهم اللغة الطبيعية (NLP): يمكنه فهم وتحليل وتوليد اللغة البشرية (مثل: المحادثات، الأوامر الصوتية، الترجمات الآلية، إلخ).

٦. التعرف على الأنماط: يمتاز بقدرته على التعرف على الصور والأصوات والأنماط المختلفة بدقة، مثل: التعرف على الوجوه، أو الكلام، أو الخط.

٧. العمل دون تعب أو ملل: يستطيع العمل لفترات طويلة دون تأثر بالكفاءة أو التركيز، بخلاف الإنسان.

٨. الاستقلالية: بعض أنظمة الذكاء الاصطناعي تعمل بشكل مستقل دون تدخل بشري مستمر (مثل: الطائرات بدون طيار).

٩. المرونة والتكيف: يمكنه التكيف مع البيئات الجديدة والتغيرات، وتعديل سلوكه بناء على الظروف والمعطيات الجديدة.

معالجة اللغات الطبيعية (NLP)

مع ازدهار الذكاء الاصطناعي، أصبحت الأتمتة جزءًا من حياتنا اليومية، وتُعد معالجة اللغة الطبيعية (NLP) أحد العوامل الرئيسية في هذا التطور. وقد شهد مجال معالجة اللغة الطبيعية تطورًا كبيرًا خلال العقود الأخيرة، ولا يزال يتطور بقفزات سريعة. وقد بدأت معالجة اللغة الطبيعية تؤثر على قطاعات عدة، خصوصًا في الرعاية الصحية وخدمة العملاء. ومع التقدم المستمر، يُتوقع أن تؤدي دورًا أكبر في حياتنا.

في هذا المبحث سنتعرف على المناهج المختلفة في معالجة اللغة الطبيعية: الرمزية والإحصائية.

- الجملة البسيطة من منظور الحاسوب:

الجملة البشرية البسيطة تحمل نغماتٍ ومعانيَ وقيمًا متعددة. الأنظمة الذكية الحديثة تستطيع استغلال هذه البنى الخفية لفهم السلوك البشري. ولكن لتحديد المعنى الدقيق، نحتاج لتحليل دقيق ومفصل، خصوصًا عند التعامل مع كميات كبيرة من النصوص التي يصعب قراءتها سريعًا.

البيانات النصية الأولية – مثل النصوص باللغة العربية أو غيرها – تُعد بيانات غير مهيكلة، ولا يمكن تفسيرها بسهولة عبر قواعد البيانات التقليدية، مما يستدعي تدخل مجال معالجة اللغات الطبيعية.

- المناهج المختلفة في معالجة اللغات الطبيعية:

كيف يمكننا تدريب خوارزمية على فهم كلمات بالعربية مثل: "بيت الزكاة"؟

هل ننشئ قاموسًا بجميع التركيبات الممكنة؟ أم نحلل الكلمة إلى أجزائها؟

توجد ثلاثة مناهج رئيسة في معالجة اللغة الطبيعية:

١. المنهج الإحصائي:

يعتمد على اكتشاف الأنماط من كميات كبيرة من النصوص، ويشمل أساليب متقدمة، مثل: التعلم العميق DL والشبكات العصبية ANN.

٢. المنهج الرمزي (Symbolic):

يعتمد على قواعد نحوية وقواعد منطقية، يُعدها الإنسان لتوجيه النظام.

٣. المنهج الهجين (الارتباطي):

يجمع بين الرمزي والإحصائي. يبدأ بالرمزي ويُعزَّز بقواعد إحصائية.

- مستويات تفسير اللغة:

لفهم اللغة، تمر الأنظمة بمستويات متدرجة:

١. المستوى الصرفي (Morphological):

يتناول تحليل الكلمة إلى أصغر وحدة ذات معنى (مورفيم)، أو جذر الكلمة

مثال: المصرفيون أصلها صرف، وكتابيا أصلها كتب.

تحليل هذا المستوى مهم في لغات، مثل: العربية، والتركية.

٢. المستوى المعجمي (Lexical):

يركز على الكلمات كوحدات كاملة. مثال: مصنف Naive Bayes الذي يصنف النصوص (سياسة / رياضة) بناءً على تكرار الكلمات.

٣. المستوى النحوي (Syntactic):

يركز على بنية الجملة وعلاقات الكلمات داخلها.

مثال:

"هذا البحث يستحق القراءة" ≠ "هذا البحث لا يستحق القراءة"

يمكن تمثيل التركيب عبر شجرة تحليل نحوية (Parse Tree).

٤. المستوى الدلالي (Semantic):

يحاول استخراج المعنى الحقيقي للجملة، مثل:

"٤٠٪ من الأطباء يعتقدون أن هناك تفاعلًا بين الدواء A و B".

٥. مستوى الخطاب (Discourse):

يتعامل مع الربط بين الجمل، مثل فهم المقصود بـ "هو"، أو "ذلك" عند تعدد الأسماء في الجمل السابقة.

- **تطبيقات معالجة اللغة الطبيعية:**

١. تحليل النصوص:

تحليل النصوص لاستخراج أسماء، تواريخ، أماكن، شركات، أو تصنيف الرواتب من الوصف الوظيفي، أو تحديد درجة الخطر من تقارير الفحص.

٢. تحليل المشاعر (Sentiment Analysis):

يتعمق في تحليل العواطف من الكلمات (فرح، غضب...)، لكنه قد يخطئ في حالات مثل السخرية أو التلاعب اللفظي.

٣. مراقبة وسائل التواصل الاجتماعي:

من خلال أدوات مثل: Buffer وHootsuite، يُراقب ما يُقال عن العلامات التجارية، ويتم التنبيه فور وجود نقد سلبي.

٤. الأسلوب الجنائي (Forensic Stylometry):

تحديد كاتب مستند مجهول أو رسالة ابتزاز من أسلوب الكتابة، مثل التعرف على كاتب رواية مجهولة.

٥. الرعاية الصحية:

مثل خدمة Amazon Comprehend Medical التي تستخدم NLP لتحليل السجلات الطبية، وتتبع الأمراض (القلب، الفصام، القلق...).

٦. المساعد المعرفي:

مثل مشروع IBM الذي يساعد الأشخاص الذين يعانون من مشاكل الذاكرة، عبر استرجاع المعلومات بناءً على السياق.

- **أساسيات وتقنيات معالجة اللغة الطبيعية NLP**:

١. نموذج كيس الكلمات (Bag of Words):

يُهمل ترتيب الكلمات، ويعتمد فقط على عدد مرات الظهور.

الكلمة	مقال A	مقال B
المصرف	٣	١
الأموال	١	٢
الزكاة	٠	٢
الأرباح	٢	٠

عيب هذه الطريقة أنها تتجاهل المعنى الناتج من الترتيب.

٢. التقسيم إلى وحدات (Tokenization):

تجزئة النص إلى وحدات (كلمات غالبًا)، ويجب مراعاة تعبيرات مثل: "الحديث الشريف"، أو الأرقام، أو العناوين.

٣. إزالة الكلمات الشائعة (Stop Words):

كلمات مثل: "من"، "إلى"، "أن" غالبًا ما تُزال؛ لعدم أهميتها في التحليل.

٤. الاجتزاء (Stemming):

إزالة اللواحق والزوائد من الكلمات، مثال: تمويليًّا، وتمويل.

٥. الاشتقاق المعجمي (Lemmatization):

إرجاع الكلمات إلى الجذر الأصلي لكل منها حسب قاموس اللغة، مثال: المصرفيون أصلها صرف.

وهذا أفضل من الاجتزاء؛ لأنه يعتمد على قواعد لغوية.

ولإجراء معالجة لغة طبيعية في مجال معين سواء بالأسلوب الرمزي أو الإحصائي، نستخدم عادة طريقة الشبكات العصبية الاصطناعية، وهي من أهم طرق الذكاء الاصطناعي .

- **الشبكات العصبية ومعالجة اللغة:**

غالبًا، تكون كتابة قواعد معالجة النص معقدة وغير فعالة، مثلًا، لاستخراج عدد المشاركين في تجربة سريرية من الجمل التالية:

"شارك ٤٥٠ شخصًا"

"عدد المشاركين = ٢٣١"

"كنا نخطط لـ ٤٥، ولكن العدد النهائي كان ٣٨"

من الصعب كتابة قواعد لتغطية كل حالة.

لكن الشبكات العصبية يمكن تدريبها لاكتشاف الأنماط في آلاف المستندات، والتعرف تلقائيًا على الأرقام الصحيحة. من أبرز الشبكات المستخدمة في معالجة اللغة الطبيعية NLP: شبكة LSTM والشبكات الالتفافية (CNN) والمحولات (Transformers)

ثالثًا: كيفية الاستفادة من الذكاء الاصطناعي في الفتوى:

يمكن للذكاء الاصطناعي أن يقدم إسهامات قيمة في مجال الفتوى الشرعية، وذلك من خلال عدة جوانب:

١. جمع وتنظيم المعلومات الشرعية:

يمكن لأنظمة الذكاء الاصطناعي جمع كميات هائلة من النصوص الشرعية من القرآن الكريم، والسنة النبوية، وكتب الفقه، والتفاسير، وتنظيمها وتصنيفها بطريقة تسهل الوصول إليها واسترجاعها. هذا يشمل فهرسة الفتاوى السابقة، وتصنيفها حسب الموضوع، والمذهب، والفقيه، وغيرها من المعايير.

٢. تحليل النصوص الشرعية:

باستخدام تقنيات معالجة اللغات الطبيعية، يمكن للذكاء الاصطناعي تحليل النصوص الشرعية لاستخلاص الأحكام، وتحديد الأدلة، وربط المسائل الفقهية ببعضها البعض، ويمكنه أيضًا المساعدة في فهم السياقات التاريخية واللغوية للنصوص.

٣. المساعدة في استنباط الأحكام:

على الرغم من أن الذكاء الاصطناعي لا يمكنه أن يحل محل المفتي في عملية الاجتهاد والاستنباط، إلا أنه يمكن أن يكون أداة مساعدة قوية. يمكنه تقديم الفتاوى السابقة المتعلقة بمسألة معينة، وعرض آراء الفقهاء المختلفة، والأدلة التي استندوا إليها، مما يساعد المفتي على اتخاذ قراره.

٤. تقديم الفتاوى الأولية:

يمكن لأنظمة الذكاء الاصطناعي المدربة على كميات كبيرة من الفتاوى الصحيحة أن تقدم إجابات أولية للأسئلة المتكررة، مما يخفف العبء عن المفتين ويسمح لهم بالتركيز على المسائل الأكثر تعقيدًا. ومع ذلك، يجب أن تكون هذه الفتاوى الأولية مصحوبة بتحذير واضح بأنها ليست فتوى نهائية، وتحتاج إلى مراجعة من مفتي بشري.

٥. تسهيل الوصول إلى الفتوى:

يمكن للذكاء الاصطناعي أن يجعل الفتوى أكثر سهولة ويسرًا للجمهور، من خلال توفير منصات الكترونية ذكية للإجابة عن الأسئلة الدينية، وتوفير مصادر موثوقة للفتاوى، مما يسهم في نشر الوعي الديني الصحيح.

٦. اكتشاف التناقضات:

يمكن للذكاء الاصطناعي أن يساعد في اكتشاف التناقضات أو التعارضات المحتملة بين الفتاوى المختلفة، أو بين الفتوى والأدلة الشرعية، مما يساعد المفتي على مراجعة وتصحيح الفتاوى عند الحاجة.

٧. المساعدة في ترجمة الفتاوى إلى لغات أخرى:

حيث يمكن للذكاء الاصطناعي ترجمة الفتوى إلى أكثر من ٩٠ لغة، وكذلك يمكن تدريبه لتعلم أي لغات إضافية بما فيها اللغات المحلية أو العامية أو الدارجة.

رابعًا: برمجيات الإفتاء:

أنتجت الشركات وبعض المتخصصين بالبرمجيات عددًا من البرامج الالكترونية المتعلقة بالإفتاء، ومن أبرز هذه البرامج:

١. برنامج القسام الشرعي: وهو يتعلق بفقه المواريث، والإجابة عن مسائله، وقد اعتمد من قبل وزارة العدل ووزارة الأوقاف والشؤون الدينية في العراق، ثم ديوان الوقف السني.

٢. برنامج موسوعة المواريث: موسوعة شاملة لفقه المواريث، مع برنامج دقيق وسريع وسهل الاستخدام لحل أية مسألة من مسائل المواريث طبقًا لكل المذاهب الأربعة، مع خدمات كثيرة ومنوعة وتقنيات بحث قوية، وقد اعتمدته عدد من المحاكم الشرعية في المملكة العربية السعودية، وهو من إنتاج شركة حرف.

٣. برنامج موسوعة الفتاوى الاقتصادية: وهو من إنتاج شركة حرف، ويتميز بتقنيات متقدمة في البحث مع دقة النص المدخل.

٤. برنامج المكتبة الشاملة.

*من إعداد المهندس مولود مخلص الراوي

٥. مواقع الإفتاء الالكترونية ومنها:

- موقع دار الإفتاء المصرية.
- موقع دار الإفتاء الأردنية.
- موقع فتاوى البوابة الالكترونية.
- موقع الفتاوى الالكترونية للهيئة العامة للشؤون الإسلامية والاوقاف في الإمارات.
- موقع شبكة يسألونك الإسلامية.
- موقع الإسلام سؤال وجواب.
- موقع إسلام ويب.

وكل ما سبق ليس تطبيق ذكاء اصطناعي لتقديم الفتاوى، وإنما يمثل قواعد بيانات لمجموعة كبيرة من الفتاوى السابقة، وأنظمة لإدارتها، تساعد المفتي والمستفتي في الوصول إلى الفتاوى السابقة حول أسئلة محددة بطريقة أسرع وأسهل من البحث اليدوي في الكتب. ولذلك توجد حاجة ملحة لبرمجة تطبيقات ذكاء اصطناعي متخصصة للإفتاء.

المبحث الثاني:

الفتوى والحكم الشرعي والفرق بينهما

أولًا: تعريف الفتوى:

الفتوى لغةً: من أفتى يفتي إفتاءً، وهي الإجابة عن السؤال، أو بيان الحكم.

واصطلاحًا: هي بيان الحكم الشرعي عن دليل لمن سأل عنه فيما نزل به من وقائع وأمور، أو فيما أُشكل عليه من أحكام الشرع. وهي إخبار عن حكم الله تعالى في مسألة معينة، وليست إلزامًا قضائيًّا.

قال القرافي: "الفتوى هي إخبار عن حكم الله تعالى في إلزام أو إباحة"[1]، وإخبار بحكم الله تعالى عن دليل شرعي لمن سأل عنه في أمر نازل. والفتوى خلاف الحكم، وإن كان بينهما أوجه اتفاق.

الإفتاء بالذكاء الاصطناعي:

هو تحصيل المستفتي الجواب عن مسألة شرعية عبر التواصل مع برمجيات أو تطبيقات رقمية، لها القدرة على التفكير الفائق، وتحليل البيانات التي تتحصل عليها من قواعد بيانات ضخمة على الانترنت، وإعطاء نتيجة محددة بصورة مباشرة أو بعد مراجعة واعتماد المفتي.

والفتوى المبنية على أعراف الناس وعاداتهم يُراعى فيها ما يطرأ على تلك الأعراف والعادات مِن تغيرات وحوادث نازلة، بسبب الأحوال وتبدلها عبر الزمان بأهلها

---

(١) الفروق، لشهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي الشهير بالقرافي (ت ٦٨٤هـ)، عالم الكتب، ب. ط، ب. ت، ٤/ ٥٣.

وتصرفاتهم فيها، بما يحفظ مقصود الشارع في تحقيق مصلحة العباد من شرع الأحكام، وإدارة الأحكام مع مسبباتها إثباتًا ونفيًا[1].

يقول ابن عابدين-رحمه الله -: "كثير من الأحكام تختلف باختلاف الزمان لتغير عرف أهله لحدوث ضرورة، أو لفساد أهل الزمان، بحيث لو بقي الحكم على ما كان أولًا، للزم المشقة والضرر بالناس، ولخالف قواعد الشريعة المبنية على التخفيف والتيسير ودفع الضرر والفساد"[2].

ويقول الشاطبي: "العوائد الشرعية التي أمر بها الشارع أو نهى عنها أو أذن فيها لا تتبدل، بل هي دائمة ثابتة، وأن التي تتبدل إنما هي العوائد غير الشرعية، فإنها قابلة للتبدل في بعض أنواعها، إلا أن يقال: إنها ليست الشرعية بالمعنى المتقدم بل مثل اختلاف الهيئات والملابس، واختلاف التعبير والاصطلاحات بين الناس، فقد تكون في عهد الشرع على حال ثم تتبدل، فتعد شرعية بهذا المعنى بحصول الإذن بها على وجه عام، ثم تتغير العادة ويختلف حكم الشارع عليها لرجوعها إلى أصل شرعي آخر، فلا يتأتى الحكم بها على القرون الماضية، فإنها غير مستقرة في ذاتها، على أنها لو كانت من قسم الشرعيات المطلوبة، فإنها حيث كانت متبدلة غير مستقرة لا يتأتى الحكم بها على القرون الماضية"[3].

وتشمل الفتوى على أربع مراحل متوالية وهي:

١. التصوير: أي تصوير واقعة السؤال تصويرًا يحيط بواقعها وظروفها ومتغيراتها.

---

(١) شرح القواعد الفقهية، أحمد بن الشيخ محمد الزرقا (ت ١٣٥٧هـ - ١٩٣٨م)، صححه وقدم له وعلق عليه: مصطفى أحمد الزرقا (ابن المؤلف)، تنسيق ومراجعة الطبعة الأولى: د عبد الستار أبو غدة، ط٢، دار القلم، دمشق - سوريا، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م، صـ ٢٢٩، مادة ٣٩.

(٢) مجموعة رسائل ابن عابدين، لمحمد أمين أفندي الشهير بابن عابدين [ت ١٢٥٢ هـ]، دار سعادت، إسطنبول، ١٣٢٥هـ - ١٩٠٧م، ٢/ ١٢٥.

(٣) الموافقات، لإسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الشاطبي (ت ٧٩٠ هـ)، المحقق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، تقديم: بكر بن عبد الله أبو زيد، ط١، دار ابن عفان، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م، ٢/ ٥٠٩.

٢. التكييف: ويقصد به إعطاء وصف شرعي مناسب للواقعة محل السؤال، وتخضع الواقعة للأحكام الشرعية، مثل:

تكييف الواقعة بأنها عقد بيع، أو عقد إجارة، أو هي عمل من أعمال العبادة المعروفة في الشرع الواجبة أو المسنونة أو غير ذلك.

٣. الحكم الشرعي: وهذا الحكم تابع للتكييف الشرعي، ويأتي في مرحلة تالية للتكييف الشرعي، ونعرف فيه الحكم الشرعي للواقعة المسؤول عنها "هل هي حرام، جائزة أو غير جائزة؟".

٤. الفتوى: وهي إصدار حكم من المفتي في الواقعة المسؤول عنها، يراعى فيها ظروف الواقع المعاش ومتغيراته، ويراعى كذلك ظروف السائل من حيث القدرة والاستطاعة، والاختيار، ورفع الحرج، وتحقيق مقاصد الشريعة.

ثانيًا: تعريف الحكم الشرعي:

الحكم الشرعي هو خطاب الله المتعلق بأفعال المكلفين بالاقتضاء أو التخيير أو الوضع [1]. وينقسم إلى:

الحكم التكليفي:

وهو: ما يقتضي طلب فعل أو تركه، أو التخيير بينهما، ويشمل: الواجب، والمندوب، والمحرم، والمكروه، والمباح.

الحكم الوضعي:

وهو: ما يدل على وجود الحكم التكليفي أو عدمه، أو كونه سببًا أو شرطًا أو مانعًا، ويشمل: السبب، والشرط، والمانع، والصحة، والفساد، والرخصة، والعزيمة.

ثالثًا: الفرق بين الحكم الشرعي والفتوى:

(١) الحكم الشرعي: حقيقته - أركانه - شروطه -أقسامه، يعقوب بن عبد الوهاب الباحسين، ط١، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٣١، ٢٠١٠م، صـ١٦-٣٣.

نستخلص من العرض السابق وتعريف الحكم الشرعي والفتوى أن الفتوى تفترق عن الحكم الشرعي من جانبين:

الأول: أن الفتوى تدرك الواقع بمتغيراته زمانًا ومكانًا وعرفًا.

الثاني: أنها تدرك حال المستفتي من حيث توفر سعة الاختيار من عدمه، وقدرته، وكل ما يحيط بحال السائل. وإدراك كل من الواقع وحال المستفتي له أثر في الحكم الشرعي على الواقعة محل السؤال، والذي قد يجعل هذا الحكم مختلفًا حسب اختلاف الواقع واختلاف حال المستفتي.

رابعًا: ماذا يفعل الذكاء الاصطناعي عندما يطلب منه الفتوى.

عندما تطرح الأسئلة على الذكاء الاصطناعي فإنه يبحث عن الإجابة في قاعدة المعلومات المتوفرة لديه، من خلال إجابات سابقة على هذا السؤال من هيئات الفتوى المختلفة التي تكون إجابات مخزنة سابقًا، ويكون من خلال استحضاره لهذه الإجابات وعرضها.

خامسًا: ماذا يفعل الذكاء الاصطناعي إذا لم يجد الفتوى؟

في حال عدم عثور نظام الذكاء الاصطناعي على فتوى مباشرة أو حكم شرعي واضح لمسألة معينة ضمن قاعدة بياناته المدربة، يجب أن تكون هناك آليات واضحة للتعامل مع هذا الموقف؛ لضمان عدم تقديم معلومات خاطئة أو مضللة، وللحفاظ على موثوقية الفتوى. من هذه الآليات المقترحة:

١. الإقرار بعدم وجود الفتوى:

يجب على نظام الذكاء الاصطناعي أن يقر صراحةً بأنه لم يتمكن من العثور على فتوى محددة للمسألة المطروحة، فهذا يمنع المستخدم من الاعتماد على إجابة غير موجودة أو غير دقيقة.

٢. توجيه السؤال إلى مفتي بشري:

في هذه الحالة، يجب أن يقوم النظام بتوجيه المستخدم إلى الجهات الشرعية المعتمدة أو المفتين البشريين المتخصصين. يمكن أن يتضمن ذلك توفير روابط أو معلومات للتواصل مع دار الإفتاء، أو توجيه المستخدم لتقديم سؤاله عبر منصة مخصصة للمفتين.

٣. تقديم معلومات ذات صلة:

يمكن للذكاء الاصطناعي أن يقدم معلومات عامة ذات صلة بالموضوع المطروح، مثل المبادئ الفقهية العامة، أو آراء الفقهاء في مسائل مشابهة، مع التأكيد على أن هذه المعلومات ليست فتوى مباشرة، وأنها تحتاج إلى اجتهاد من مفتي بشري.

إن الهدف الأساسي هو أن يكون الذكاء الاصطناعي أداة مساعدة، وليس بديلًا عن المفتي البشري، خاصة في المسائل المستجدة أو المعقدة التي تتطلب اجتهادًا وتنزيلًا للحكم على الواقع.

سادسًا: شروط الثقة في مساعدة الذكاء الاصطناعي للمفتي:

١. قدرة النظام على تحديد درجة الثقة في الإجابة:

إذا كان النظام قادرًا على تقدير درجة الثقة في إجابته، فيجب أن يوضح ذلك للمستخدم. فمثلًا، قد يذكر أن الإجابة المحتملة تستند إلى قياس على مسألة أخرى، أو أنها رأي لفقيه معين، وليست إجماعًا.

٢. التعلم المستمر:

يجب أن تكون أنظمة الذكاء الاصطناعي مصممة للتعلم المستمر من الحالات الجديدة التي لم تتمكن من الإجابة عليها. هذا يتطلب مراجعة دورية للأسئلة التي لم يتم الإجابة عنها، وتدريب النظام على الفتاوى الجديدة التي تصدر بشأنها.

سابعًا: هل يمكن تدريب الذكاء الاصطناعي ليكون مساعدًا للمفتي؟

نعم، يمكن تدريب أنظمة الذكاء الاصطناعي لتكون مساعدًا قويًا للمفتي، وليس بديلاً عنه. يكمن دور الذكاء الاصطناعي في هذا السياق في تعزيز قدرات المفتي وتسهيل عمله،

مما يسمح له بالتركيز على الجوانب الأكثر تعقيدًا في عملية الإفتاء التي تتطلب الفهم العميق، والاجتهاد، ومراعاة الواقع.

ثامنًا: كيفية تدريب الذكاء الاصطناعي ليكون مساعدًا للمفتي:

يتم ذلك من خلال ما يلي:

١. بناء قواعد بيانات ضخمة وموثقة:

يتم تدريب الذكاء الاصطناعي على كميات هائلة من النصوص الشرعية الموثقة، بما في ذلك القرآن الكريم وتفاسيره، والسنة النبوية وشروحها، وكتب الفقه بمختلف مذاهبها، والفتاوى الصادرة عن المؤسسات العلمية المعتبرة. ويجب أن تكون هذه البيانات منظمة ومفهرسة بشكل دقيق.

٢. تطوير نماذج معالجة اللغات الطبيعية (NLP):

تتيح هذه النماذج للذكاء الاصطناعي فهم اللغة العربية الفصحى المستخدمة في النصوص الشرعية، وتحليلها، واستخلاص المعلومات منها، وتحديد العلاقات بين المفاهيم المختلفة.

٣. التدريب على الاستدلال الفقهي:

يمكن تدريب الذكاء الاصطناعي على أنماط الاستدلال الفقهي، وكيفية ربط المسائل بأدلتها الشرعية، وعرض آراء الفقهاء المختلفة في مسألة معينة، مع ذكر الأدلة التي استندوا إليها.

٤. تطوير أنظمة البحث والاسترجاع الذكية:

تتيح هذه الأنظمة للمفتي البحث عن الفتاوى السابقة، أو النصوص الشرعية ذات الصلة بمسألة معينة بسرعة ودقة فائقة، مما يوفر عليه الكثير من الوقت والجهد.

٥. توفير أدوات تحليل النصوص:

يمكن للذكاء الاصطناعي أن يقدم أدوات لمساعدة المفتي في تحليل النصوص الشرعية، مثل: تحديد الكلمات المفتاحية، واستخلاص المفاهيم، وتلخيص النصوص الطويلة.

٦.التعلم من تفاعلات المفتي:

يمكن للنظام أن يتعلم من تفاعلات المفتي معه، مثل تصحيحاته للفتاوى المقترحة، أو تفضيلاته لمصادر معينة، مما يحسن من أداء النظام بمرور الوقت.

تاسعًا: دور الذكاء الاصطناعي كمساعد للمفتي:

١. مساعد في البحث: يوفر للمفتي وصولاً سريعًا وشاملًا إلى كميات هائلة من المعلومات الشرعية.

٢. مساعد في التحليل: يساعد في تحليل النصوص واستخلاص الأحكام، وعرض آراء الفقهاء المختلفة.

٣. مساعد في التذكير: يذكر المفتي بالفتاوى السابقة، أو المبادئ الفقهية ذات الصلة.

٤. مساعد في التنظيم: يساعد في تنظيم الفتاوى الصادرة، وتصنيفها.

٥. مساعد في التدقيق: يمكن أن يساعد في تدقيق الفتاوى لغويًا وشرعيًا، والتأكد من خلوها من الأخطاء.

٦. مساعد في الترجمة: حيث يمكن للذكاء الاصطناعي ترجمة الفتوى إلى أكثر من ٩٠ لغة، وكذلك يمكن تدريبه لتعلم أي لغات إضافية بما فيها اللغات المحلية، أو العامية، أو الدارجة.

ومع ذلك، يجب التأكيد على أن الذكاء الاصطناعي لا يمتلك القدرة على الاجتهاد، أو فهم الواقع بكل تعقيداته، أو مراعاة المقاصد الشرعية بالعمق الذي يمتلكه المفتي البشري. فعملية الإفتاء تتطلب حكمة، وبصيرة، وفقهًا للواقع، وهي أمور لا يمكن للآلة أن تحاكيها بشكل كامل.

فيتمثل عمل تطبيق الذكاء الاصطناعي في الإفتاء الإحاطة بمتعلقات ما يدخل إليه من سؤال من قبل المستفتي، ويتم معالجتها على وفق المدخلات في ذاكرته من نصوص شرعية، ومادة فقهية، وأصولية، مصنفة بحسب المذاهب، ومدونات الفتاوى، بحسب الأحكام الشرعية والأبواب الفقهية، وعلى وفق معادلات الارتباط المنطقي التي زود بها ليقوم المعالج الالكتروني من خلالها بإخراج الجواب المتوافق معها.

وعليه فإن ما يقدمه تطبيق الذكاء الاصطناعي في تقديم الفتاوى يندرج ضمن باب إعانة المفتي لمن يستفتيه، أو يطلب استشارته في متعلقات الحكم الشرعي، ولاسيما الاحاطة بأقوال من سبق في مسألة الفتوى.

المبحث الثالث:

الدراسة التطبيقية على فتاوى المعاملات المالية.

نتناول في هذا المبحث استعراض مجموعة من الفتاوى المطلوب الإجابة عنها فيما يخص المعاملات المالية الحديثة، وقد قمنا بالحصول على إجابتها من خلال تقنية الذكاء الاصطناعي وذلك على النحو التالي:

أولًا: أسئلة في المعاملات المالية وإجابتها وفقًا للذكاء الاصطناعي.

في هذا المبحث نقدم مجموعة من المسائل الفقهية المهمة المتعلقة بالمعاملات المالية المعاصرة، تتكون من ٢١ سؤالاً متنوعا. وقد سبق أن أفتى فيها عدد من العلماء المعاصرين وهيئات الفتوى.

وقد تم توجيه هذه الأسئلة دفعة واحدة إلى الذكاء الاصطناعي من خلال برنامج ChatGPT الأسئلة فحصلنا علي إجابات مفصّلة ومبنية على أدلة من القرآن الكريم، والسنة النبوية، وأقوال العلماء، والهيئات الشرعية، مع توثيق المصادر لكل فتوى. وكل سؤال مرفق معه إجابته بإجمال ووضوح، الإجابات معتمدة على ما يرجحه غالبية العلماء والجهات الفقهية، وقد ذكر تطبيق الذكاء الاصطناعي أنه استخدم المصادر التالية للحصول على الإجابات:

١. كتب الحديث.
٢. كتب الفقه.
٣. فتوى دار الإفتاء المصرية.
٤. قرارات مجمع البحوث الإسلامي بالأزهر الشريف.
٥. قرارات مجمع الفقه الإسلامي الدولي.
٦. فتوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء في السعودية.
٧. الموسوعة الفقهية الكويتية.

٨. المعايير الشرعية: هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI).

وكانت اجاباته كما يلي:

☑ السؤال ١: ما مقدار الزكاة الواجبة على الودائع الادخارية والشهادات الاستثمارية في البنوك؟

◇ الجواب: تجب الزكاة على الودائع البنكية إذا توفرت الشروط الآتية:

١. أن يبلغ المال النصاب (ما يعادل ٨٥ جرامًا من الذهب).

٢. أن يحول عليه الحول.

٣. أن يكون المال مملوكًا لصاحبه ملكًا تامًّا.

📌 مقدار الزكاة الواجبة: ٢,٥٪ من إجمالي المبلغ إذا حال عليه الحول.

📚 الأدلة: قال تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾ [التوبة: ١٠٣].

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((إذا كانت لك مائتا درهم، وحال عليها الحول، ففيها خمسة دراهم، وليس عليك شيء - يعني في الذهب - حتى يكون لك عشرون دينارًا، فإذا كانت لك عشرون دينارًا، وحال عليها الحول، ففيها نصف دينار)). رواه أبو داود والنسائي، وصححه الألباني.

📚 المصادر: الفتاوى الإسلامية – دار الإفتاء المصرية: الودائع البنكية تخضع للزكاة بنسبة ٢,٥٪- الموسوعة الفقهية الكويتية: باب الزكاة.

☑ السؤال ٢: هل تجب الزكاة على العائد على الودائع والشهادات الادخارية؟ وهل تجب الزكاة عليه إذا كان المدخر ينفق العائد في حاجاته؟

◇ الجواب: نعم، تجب الزكاة على العائد إن توفرت فيه الشروط:

١. بلغ النصاب أو انضم إلى المال الأصلي.

٢. مضى عليه الحول (إن لم يُنفق فورًا).

٣. وكان المال والعائد ملكًا تامًّا.

◇ إذا كان المدخر ينفق العائد فورًا ولم يدّخره، فلا زكاة علي العائد؛ لأنه لم يبقَ عنده مال حال عليه الحول.

📚 الأدلة: قال النبي صلى الله عليه وسلم: ((لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول)). رواه الترمذي وابن ماجه، وصححه الألباني.

وقال صلى الله عليه وسلم: ((ليس على المملوك صدقة، إلا صدقة الفطر)). رواه مسلم.

📚 المصادر: دار الإفتاء المصرية – فتوى رقم ٣٧٦٥. ابن قدامة في المغني: "ما نتج من الربح يلتحق بالأصل في حوله".

☑ السؤال ٣: هل يجوز أن يوقف الشخص عائد حسابه الادخاري أو عائد الشهادات المصرفية على أعمال الخير؟

◇ الجواب: نعم، يجوز شرعًا أن يخصص الشخص عائد المال المباح (مثل عائد شهادات البنك) لأعمال الخير، مثل:

١. رعاية طلاب العلم.

٢. دعم مكاتب تحفيظ القرآن.

٣. الصدقة الجارية.

⚠ الشرط: أن يكون أصل المال من مصدر حلال.

📚 الأدلة: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((إذا مات الإنسان انقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية، أو علم يُنتفع به، أو ولد صالح يدعو له)). رواه مسلم.

وقال تعالى: ﴿لَن تَنَالُواْ ٱلۡبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ [آل عمران: ٩٢].

📚 المصادر: فتاوى الأزهر – دار الإفتاء المصرية: يجوز وقف العوائد على الخير ما دام الأصل حلالًا، مجمع الفقه الإسلامي: يجوز وقف المنافع المالية في وجوه البر.

☑ السؤال ٤: هل يجوز أن يقوم الشخص بعمل وقف خيري من عائد الأسهم دون أن يوقف الأسهم نفسها؟

◇ الجواب: نعم، يجوز شرعًا وقف عائد الأسهم دون أصل الأسهم إذا كانت الأسهم من شركات نشاطها مباح العائد ناتج عن تجارة حلال.

📌 الوقف لا يشترط أن يكون بالأعيان فقط، بل يجوز وقف المنفعة أو الدخل الناتج عنها.

📚 الأدلة: عن عمر رضي الله عنه قال: يا رسول الله، أصبت مالًا بخيبر لم أصب مالًا قط هو أنفس عندي منه، فما تأمرني فيه؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((إن شئت حبّست أصله وتصدقت به)). رواه البخاري ومسلم.

القاعدة: "الوقف يُجري على المنافع، لا على العين بالضرورة".

📚 المصادر: فتوى مجمع البحوث الإسلامية – الأزهر، الموسوعة الفقهية الكويتية – باب الوقف، دار الإفتاء الأردنية: يجوز وقف العوائد بشرط حِلّ المصدر.

☑ السؤال ٥: هل يصح إجراء عقود البيع عبر الوسائط الالكترونية دون اجتماع البائع والمشتري في مجلس العقد؟

◇ الجواب: نعم، يصح شرعًا البيع عبر الإنترنت أو التطبيقات أو الهاتف أو البريد الإلكتروني، بشرط:

١. تحقق الإيجاب والقبول.

٢. رضا الطرفين.

٣. عدم وجود غرر أو جهالة في الثمن أو السلعة.

📚 الأدلة: قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَأۡكُلُوٓاْ أَمۡوَٰلَكُم بَيۡنَكُم بِٱلۡبَٰطِلِ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً عَن تَرَاضٖ مِّنكُمۡ﴾ [النساء: ٢٩].

وقال النبي صلى الله عليه وسلم: ((إنما البيع عن تراض)). رواه ابن ماجه، والبيهقي، وصححه ابن حبان.

📚 المصادر: قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي – الدورة ١٨ : "يجوز البيع عبر وسائل الاتصال الحديثة إذا تحققت أركانه". فتاوى دار الإفتاء المصرية واللجنة الدائمة للإفتاء بالسعودية: يجوز البيع عبر الإنترنت بشروطه الشرعية.

☑ السؤال ٦: ما الحكم الشرعي في التعامل في تطبيقات (الفوركس)؟ وهل الربح منه حلال أم حرام؟

◇ الجواب: معظم صور التعامل في الفوركس اليوم محرمة شرعًا؛ لما فيها من البيع قبل القبض (وهو ربا النسيئة)، والتبييت بفائدة (وهو ربا)، الرافعة المالية (قرض جر نفعًا)، التعامل بالهامش والقمار.

☑ لا يجوز التعامل به إلا إن توفرت الشروط التالية:

١. أن يتم التقابض الحقيقي أو الحكمي فورًا (المداولة).

٢. ألا يكون فيه فائدة ربوية على التبييت.

٣. ألا تكون المعاملة مبنية على القمار أو الغرر.

📌 الأدلة: حديث النبي صلى الله عليه وسلم: ((الذهب بالذهب، والفضة بالفضة... يدًا بيد)). (رواه مسلم). وقوله صلى الله عليه وسلم: ((من باع بيعتين في بيعة فله أوكسهما أو الربا)). (أحمد وأبو داود).

📚 المصادر: قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي رقم ٦٣ (١/ ٧): "معظم معاملات الفوركس لا تجوز شرعًا"، فتوى دار الإفتاء المصرية [رقم فتوى: ٤٣٠٢] تحرِّم التعامل في الفوركس بالرافعة المالية، بيان هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI).

☑ السؤال ٧: ما الحكم الشرعي في التسويق الشبكي؟

◇ الجواب: التسويق الشبكي (الهرمي) محرم شرعًا عند جمهور العلماء المعاصرين؛ لأنه مبني على الغرر، والوعد بالحصول على أموال دون بذل مقابل حقيقي، ويشترط الاشتراك مقابل وعد بجلب مشتركين فقط، لا مقابل سلعة حقيقية نافعة.

📌 الأدلة: قول النبي صلى الله عليه وسلم: ((نهى رسول الله عن بيع الغرر)). (رواه مسلم). ومقاصد الشريعة تحرم أكل أموال الناس بالباطل، قال تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ﴾ [البقرة:١٨٨].

📚 المصادر: فتوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء في السعودية رقم (٢٢٩٣٥)، قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي رقم (١٨/ ٣/ ١٤٢٤)، فتوى دار الإفتاء المصرية: "التسويق الشبكي غير جائز؛ لأنه لا يحقق المقاصد الشرعية".

☑ السؤال ٨: هل يجوز استخدام مؤشر (الليبور LIBOR) لتحديد معدل الربح في المرابحة؟ وهل يجوز تغييره بعد تملك السلعة؟

◇ الجواب: لا يجوز استخدام الليبور لتحديد الربح في عقد المرابحة بطريقة تقليدية؛ لأنه مؤشر ربوي مرتبط بأسعار الفائدة الربوية. ويجوز الاستئناس به فقط إذا لم يكن هناك بديل ولم يُربط العقد بالفائدة المتغيرة. ولا يجوز تغيير الربح بعد تملك السلعة من العميل؛ لأن المرابحة بيع ثابت.

📌 الأدلة: قال الله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰا﴾ [البقرة: ٢٧٥]. والقاعدة: "إذا تم البيع فلا يجوز تغيير السعر".

📚 المصادر: قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي رقم ٤٠ (٢/ ٥)، معيار المرابحة من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI).

☑ السؤال ٩: هل يجوز للشخص استخدام منتج التورق المصرفي للحصول على سيولة مالية؟

◇ الجواب: يجوز التورق المصرفي بشروطه الشرعية، وهو من صور الحصول على المال بطريقة مشروعة. والتورق المباح: أن يشتري سلعة حقيقية بثمن مؤجل، ثم يبيعها لغير البائع نقدًا للحصول على المال. ويحرم التورق المنظم الذي يتم بين المشتري والبائع ومصرف الطرفين.

📌 الأدلة: قوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلۡبَيۡعَ﴾ [البقرة: ٢٧٥]. وقول النبي صلى الله عليه وسلم: ((بيعوا الذهب بالفضة كيف شئتم، إذا كان يدًا بيد)). (رواه البخاري).

📚 المصادر: قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي رقم (١٧٩/ ١٩/ ١٠): التورق المنظم لا يجوز، فتوى هيئة كبار العلماء بالسعودية: التورق جائز إذا توفرت الشروط.

☑ السؤال ١٠: هل يجوز شرعًا التعامل في البورصة بما يسمى بحق الشراء والبيع (Calls and Puts)؟

◇ الجواب: العقود الآجلة من نوع Call & Put محرمة شرعًا؛ لأنها تعتمد على الاحتمالات لا على البيع الحقيقي، وليس فيها قبض فعلي للسلعة، وتشبه القمار والمقامرة، ويغلب عليها الطابع التربحي المحض.

📌 الأدلة: قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَأۡكُلُوٓاْ أَمۡوَٰلَكُم بَيۡنَكُم بِٱلۡبَٰطِلِ﴾ [النساء: ٢٩]. وقال صلى الله عليه وسلم: ((نهى عن بيع ما ليس عندك)). (رواه الترمذي).

📚 المصادر: قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي رقم ٦٣ (١/ ٧): "الخيارات (Options) لا تجوز شرعًا"، فتوى اللجنة الدائمة للإفتاء: "الخيارات شكل من أشكال القمار".

☑ السؤال ١١: هل يجوز التعامل بالعقود الآجلة في السلع؟ (دون تسليم وتسلم حقيقي بل تسوية مالية)

◇ الجواب: لا يجوز شرعًا التعامل في العقود الآجلة بهذه الصورة؛ لأنها لا يتحقق فيها القبض الشرعي، وتكون المعاملات قائمة على المضاربة بالمؤشرات لا على سلع حقيقية، ويدخل فيها الغرر الفاحش والمقامرة.

📌 الأدلة: قوله صلى الله عليه وسلم: ((من اشترى طعامًا فلا يبيعه حتى يستوفيه)). (متفق عليه)، ومن ذلك ((نهى عن بيع ما ليس عندك)). (رواه الترمذي).

📚 المصادر: قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي (دورة ٧، قرار رقم ٦٣): "العقود الآجلة في السوق المالية الدولية لا تجوز شرعًا"، فتوى دار الإفتاء المصرية واللجنة الدائمة السعودية بتحريم هذه المعاملات.

☑ السؤال ١٢: هل كسب المال من الألعاب الالكترونية حلال؟

◇ الجواب: يُنظر في كسب المال من الألعاب إلى حالتين:

الحالة الأولى: إن كان الكسب مقابل جهد مباح مثلًا: بث مباشر، أو مسابقات رسمية لا تعتمد على الحظ أو القمار، فهو جائز.

الحالة الثانية: أما إن كان الكسب مبنيًّا على: المقامرة (Buy-in ثم فوز بالحظ)، أو شراء مزايا غامضة عشوائية (Loot boxes)، أو منافسة خادعة لجمع المال فهو محرم؛ لأنه من أكل أموال الناس بالباطل.

📌 الدليل: قال تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ﴾ [البقرة: ١٨٨]. قال النبي صلى الله عليه وسلم: ((من غشنا فليس منا)). (رواه مسلم).

📚 المصادر: فتوى مجمع الفقه الإسلامي الدولي، فتوى اللجنة الدائمة السعودية: الألعاب إذا دخلت فيها مقامرة أو أموال على الحظ فهي حرام.

☑ السؤال ١٣: هل يجوز أن يُشترط في القرض أن يُرد بالذهب؟

◇ الجواب: لا يجوز شرعًا اشتراط رد القرض بالذهب إن كان القرض قد أُعطي بالنقود الورقية. بل يجب رد مثل ما اقترضه من العملة نفسها، دون زيادة أو تحويل إلا برضا الطرفين بعد القرض.

📌 الدليل: قال النبي صلى الله عليه وسلم: ((إن خيار الناس أحسنهم قضاء)) (رواه مسلم). وقال: ((من أقرض شيئًا فلا يشترطن إلا مثله)) (مصنف عبد الرزاق).

📚 المصادر: فتوى دار الإفتاء المصرية ومجمع البحوث الإسلامية: لا يجوز اشتراط رد القرض بغير ما أُقرض، قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي رقم ٧٠ (٢/ ٧): رد القرض يجب أن يكون بالمثل.

☑ السؤال ١٤: ما حكم العقود الذكية (Smart Contracts)؟ وهل يجوز إجراء الصفقات المالية بها؟

◇ الجواب: العقود الذكية في ذاتها أداة تقنية، ويجوز استخدامها إن كانت المعاملة المنجزة بها مباحة شرعًا. أما إذا كانت الصفقة تحمل غرر أو ربًا أو مقامرة أو تداول غير مشروع (كالخمور، القمار)، فالعقد باطل بغض النظر عن طريقة تنفيذه.

📌 الدليل: قول النبي صلى الله عليه وسلم: ((المسلمون على شروطهم إلا شرطًا أحل حرامًا أو حرم حلالًا» (رواه الترمذي). والقاعدة الفقهية: "العبرة في العقود للمقاصد والمعاني لا للألفاظ والمباني".

📚 المصادر: ندوة هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI حول العقود الذكية، مجمع الفقه الإسلامي لم يصدر تحريمًا عامًّا للعقود الذكية، بل ينظر لموضوع العقد.

☑ السؤال ١٥: ما حكم البطاقات الائتمانية غير المغطاة؟ وماذا عن الفوائد المحتسبة بعد فترة السماح؟

◇ الجواب: البطاقات الائتمانية غير المغطاة محرمة شرعًا إذا كانت مشروطة بفوائد ربوية بعد التأخير، أو رسوم ثابتة تمثل زيادة ربوية.

وتُباح فقط إن لم تكن مشروطة بفائدة، وسدد العميل خلال فترة السماح.

📌 الدليل: قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَذَرُواْ مَا بَقِيَ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓاْ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ﴾ [البقرة: ٢٧٨].

📚 المصادر: قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي (رقم ١٠٨): تحريم البطاقات الائتمانية الربوية، فتوى اللجنة الدائمة للإفتاء ودار الإفتاء المصرية بعدم جواز التعامل بالبطاقات التي تشترط فوائد تأخير.

☑ السؤال ١٦: هل يجوز للأشخاص العاديين اقتراض المال من البنوك للإنفاق الاستهلاكي؟

◇ الجواب: لا يجوز شرعًا الاقتراض من البنوك الربوية لغرض استهلاكي؛ لأن هذا قرض جر نفعًا محرمًا.

ويجوز فقط إن كان القرض من جهة غير ربوية أو عن طريق صيغة تمويل مشروعة (مرابحة، تقسيط، تورق).

📌 الدليل: «كل قرض جر نفعًا فهو ربا» (أثر مروي عن ابن عباس وغيره). قول النبي صلى الله عليه وسلم: ((لعن الله آكل الربا، وموكله، وكاتبه، وشاهديه)) (رواه مسلم).

📚 المصادر: فتوى اللجنة الدائمة، ودار الإفتاء المصرية بتحريم القروض الربوية الشخصية.

☑ السؤال ١٧: هل يجب على الشخص ادخار جزء من دخله؟

◇ الجواب: لا يجب شرعًا، لكنه مستحب عقلًا وشرعًا، خاصة للنفقة المستقبلية، وتحصين النفس عن سؤال الناس.

📌 الدليل: قال النبي صلى الله عليه وسلم لسعد: ((إنك إن تذر ورثتك أغنياء خير من أن تذرهم عالة يتكففون الناس)) (رواه البخاري).

📚 المصادر: كتب الفقه: المال في الإسلام وسيلة وليس غاية، ولكن التوفير مما يعين على كفاية النفس وأهل البيت.

☑ السؤال ١٨: هل يجوز رد القرض القديم بقيمته الشرائية (مع التضخم)؟

◇ الجواب: الأصل أنه يجب رد نفس المبلغ المقترض (مثلًا ١٠٠٠ جنيه تُرد ١٠٠٠ جنيه)، حتى لو انخفضت قيمته. ولا يجوز تعويض التضخم إلا إذا اتفق الطرفان عند العقد على الربط بالقيمة (مع تحفظ العلماء) أو تَراضيا بعد ذلك دون إكراه.

📌 الدليل: قول النبي صلى الله عليه وسلم: ((الدين بالمثل)) (رواه ابن ماجه). والقاعدة: "المعروف عرفًا كالمشروط شرطًا".

📚 المصادر: قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي رقم ١٦٠: لا يجوز ربط القرض بالتضخم، فتوى دار الإفتاء المصرية: لا يجوز تعديل قيمة القرض بأثر رجعي.

☑ السؤال ١٩: هل يجوز تطليق الزوجة صوريًّا لتحصل على معاش؟

◇ الجواب: لا يجوز؛ لأن الطلاق الصوري تحايل محرم على أنظمة الدولة والشرع، وفيه شهادة زور.

📌 الدليل: قال تعالى: ﴿وَلَا تَكۡتُمُواْ ٱلشَّهَٰدَةَ﴾ [البقرة: ٢٨٣]. وقال النبي صلى الله عليه وسلم: ((من غشنا فليس منا)) (رواه مسلم).

📚 المصادر: فتوى دار الإفتاء المصرية واللجنة الدائمة: الطلاق الصوري لا يجوز، وفيه تحايل وخداع.

☑ السؤال ٢٠: هل يجوز شراء أسهم شركات مختلطة (نشاطها فيه الحلال والحرام)؟

◇ الجواب: لا يجوز شراء أسهم الشركات التي يكون نشاطها الأساسي محرمًا (البنوك الربوية، الخمور، القمار...).

أما الشركات المختلطة (نشاطها مباح، ولكن تتعامل ببعض الحرام كالربا) فيجوز بشرط:

١. ألا تكون النسبة المحرمة كبيرة.

٢. أن ينوي المستثمر التخلص من العائد المحرم.

٣. أن يطالب الشركة بتطهير النشاط.

📌 الدليل: قال تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلۡبِرِّ وَٱلتَّقۡوَىٰۖ وَلَا تَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡعُدۡوَٰنِ﴾ [المائدة: ٢].

📚 المصادر: معيار الأسهم – هيئة AAOIFI، فتاوى المجامع الفقهية والشيخ ابن عثيمين: الأفضل تجنب المختلطة إن وُجد بديل نقي.

☑ السؤال ٢١: ما حكم التأمين التجاري؟

الجواب: القول الراجح عند جماهير العلماء المعاصرين، وهو ما أقرته المجامع الفقهية الكبرى، أنه: محرم شرعًا.

🔍 سبب التحريم: أبرز الأسباب التي استند عليها العلماء في التحريم:

١. الغرر (الجهالة): التأمين التجاري مبني على الغرر الفاحش، حيث لا يعلم المتعاقدان مقدار ما سيأخذ كل طرف. قال صلى الله عليه وسلم: ((نهى عن بيع الغرر)). رواه مسلم.

٢. القمار (الميسر): قد يدفع المؤمِّن مبلغًا قليلًا ويحصل على تعويض كبير، أو لا يحصل على شيء، والعكس كذلك. وهذا شبيه بالمقامرة.

٣. الربا: تتعامل شركات التأمين التجاري غالبًا بالربا، سواء في استثمار أموالها أو في العقود نفسها.

قرارات المجامع الفقهية:

١. مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي (قرار رقم ٩/ ٢): "عقد التأمين التجاري بكل صوره محرم شرعًا؛ لاشتماله على الغرر والربا والمقامرة".

٢. مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر الشريف (١٩٦٥م): أفتى بتحريم التأمين التجاري وإباحة التأمين التعاوني أو التكافلي.

☑ البديل المشروع: التأمين التعاوني (التكافلي): وهو تأمين مبني على التبرع والتعاون، وليس على المعاوضة، وتقوم به شركات تُدار بأسلوب إسلامي، وهدفه المساعدة لا الربح. قال الله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى﴾ [المائدة: ٢].

ثانيًا: التعليق على الإجابات:

استخدام الذكاء الاصطناعي (AI) في الإفتاء الشرعي موضوع حديث ومثير للجدل، وله ميزات وعيوب يجب النظر إليها بعناية، خاصة أنه يتعلق بأمر ديني حساس يتطلب دقة وأمانة علمية.

في هذا البحث استخدمنا عينة من ٢١ سؤالًا متنوعًا في المعاملات المالية الحديثة، وتم توجيهها دفعة واحدة للذكاء الاصطناعي من خلال برنامج chatgpt وطلبنا منه الاجابة عن الأسئلة، مع ذكر الأدلة الشرعية لكل إجابة، والمصادر التي استقى منها الإجابة، فقام بالإجابة عن جميع الأسئلة في وقت قصير، لم يتجاوز الدقيقة.

ونستعرض فيما يلي تحليلًا لمضمون الإجابات التي أوردها الذكاء الاصطناعي على تلك الأسئلة؛ لنبين فيها مميزات الذكاء الاصطناعي في الإفتاء وهذا من جانب، ومن جانب آخر عيوب الذكاء الاصطناعي في الإفتاء.

أولًا: مميزات استخدام الذكاء الاصطناعي في الإفتاء:

١. السرعة في الوصول إلى الفتوى: يستطيع AI تحليل السؤال، والرد بسرعة هائلة مقارنة بالمفتين البشر. مثلًا إجابة كل أسئلة العينة مجتمعة معا في أقل من دقيقة.

٢. الوصول الدائم: متاح ٢٤/ ٧ دون انقطاع، مما يفيد المسلمين في أنحاء العالم في أوقات مختلفة.

٣. القدرة على معالجة كمّ هائل من المعلومات: يمكنه مراجعة آلاف الكتب والمصادر الفقهية والتراثية في ثوانٍ.

٤. التنظيم والتوثيق: يقدم الفتاوى موثقة بالمصادر من القرآن، والسنة، وآراء العلماء، مع إمكانية الرجوع للمراجع. وهذا موضح في إجابته عن أسئلة عينة البحث.

٥. إتاحة الفتوى بلغات متعددة: يمكن برمجة الذكاء الاصطناعي AI ليفتي بعدة لغات، مما يساعد المسلمين غير الناطقين بالعربية. إذ يمكنه الإجابة بكل اللغات المتاحة بالعالم، أكثر من ٩٠ لغة، تشمل: "العربية، والإنجليزية، والصينية (المبسطة والتقليدية)،

والإسبانية، والفرنسية، والألمانية، والروسية، والبرتغالية، واليابانية، والكورية، وغيرها"، وكلما توفرت نصوص أكثر بلغة معينة، زادت دقته في فهمها وترجمتها والرد بها.

يمكن أيضا توجيه الأسئلة له كما هي باللغة العامية، ويمكن التواصل معه وتوجيه الأسئلة بالصوت، أو بالصورة، أو بالكتابة.

٦. تقليل الضغط على المؤسسات الدينية: يخفف العبء على العلماء والمفتين في الإجابة عن الأسئلة المتكررة أو البسيطة، وهذا يفرغ المفتين لدراسة النوازل والمستجدات، وعدم الانشغال بالإجابة عن الأسئلة التقليدية.

٧. التحديث المستمر: يمكن تحديث النظام بمستجدات العصر وأقوال العلماء المعتبرين بمرونة.

٨. تقليل التكلفة والجهد على طرفي الاستفتاء؛ لعدم الحاجة الى التنقل وحضور مجلس الافتاء.

٩. توظيف الخصائص النافعة للتقنيات في الدعوة، والتعليم، والافتاء، كالسرعة، والسعة، والإحاطة، والدقة في الإجابة.

ثانيًا: عيوب ومخاطر استخدام الذكاء الاصطناعي في الإفتاء:

١. غياب الفقه المقاصدي: الذكاء الاصطناعي لا يفهم مقاصد الشريعة كما يدركها العالم البشري، وقد يغفل الحكمة والمرونة المطلوبة في الفتوى.

٢. انعدام الاجتهاد الحقيقي: الذكاء الاصطناعي لا يجتهد، بل يحلل بناءً على ما دُرب عليه. فلا يمكنه إصدار فتاوى جديدة في النوازل التي لا يوجد لها نص صريح.

٣. احتمال الخطأ أو الانحراف البرمجي: خطأ في البرمجة أو إدخال بيانات غير دقيقة أو منحازة يؤدي إلى إصدار فتاوى باطلة.

٤. الاعتماد الزائد على التكنولوجيا: قد يضعف دور العلماء والمجتهدين، ويؤدي إلى التبعية للآلة في أمور شرعية دقيقة.

٥. نقص في إدراك الواقع والتفصيلات: الذكاء الاصطناعي لا يدرك خلفية السائل، ولا ظروفه الاجتماعية أو النفسية، ما قد يؤثر على دقة الفتوى.

٦. عدم تحديد المسؤولية الشرعية: من يتحمل الإثم في حال كانت الفتوى خاطئة؟ هل المبرمج؟ المستخدم؟ النظام؟ لا يوجد وضوح في المسؤولية الشرعية.

٧. تقليل الجانب التربوي في الإفتاء.

٨. سهولة استغلاله من جهات منحرفة: يمكن لبعض الجهات برمجة أنظمة "إفتاء" تخدم توجهات مغلوطة، وتبث فتاوى متطرفة أو مائعة تتسبب في صدور فتوى موجهة، أو مسيسة، أو مسيئة للإسلام، أو تسبب فوضى في الإفتاء، وانتشار الفتاوى الشاذة والمضطربة.

ونخلص مما سبق إلى أن استخدام الذكاء الاصطناعي في الإفتاء يمكن أن يكون أداة مفيدة، بشرط أن يكون تحت إشراف علماء مؤهلين، وضمن ضوابط شرعية صارمة. ولا ينبغي الاعتماد عليه بشكل كامل في النوازل أو القضايا المعقدة، بل يُستفاد منه كأداة مساعدة للمفتين في إصدار الفتاوى لا بديلًا عنهم.

ملخص البحث وتوصيات

أولًا: ملخص البحث:

لقد أصبح الذكاء الاصطناعي قوة دافعة في مختلف المجالات، ومجال الفتوى الشرعية ليس استثناءً. يهدف هذا البحث إلى استكشاف إمكانيات وتحديات استخدام الذكاء الاصطناعي في الفتوى وفق منهج أهل السنة والجماعة.

في هذا البحث استخدمنا عينة من ٢١ سؤالًا متنوعا في المعاملات الإسلامية، وتم توجيهها دفعة واحدة للذكاء الاصطناعي من خلال برنامج ChatGPT، وطلبنا منه الإجابة عن الأسئلة، مع ذكر الأدلة الشرعية لكل إجابة، والمصادر التي استقى منها الإجابة، فقام بالإجابة عنها جميعا في وقت قصير، لم يتجاوز الدقيقة.

وقد تبين من خلال البحث أن الذكاء الاصطناعي يمكن أن يكون أداة مساعدة قوية للمفتي، من خلال قدرته على جمع وتنظيم وتحليل كميات هائلة من النصوص الشرعية، وتقديم الفتاوى السابقة، والمساعدة في استنباط الأحكام. ومع ذلك، لا يمكن للذكاء الاصطناعي أن يحل محل المفتي البشري؛ حيث إن عملية الإفتاء تتطلب فهمًا عميقًا للواقع، واجتهادًا، وبصيرة، وهي أمور لا يمكن للآلة أن تحاكيها بشكل كامل. كما أن هناك تحديات ومخاطر محتملة، مثل انتشار الفتاوى غير الموثقة، إذا لم يتم تدريب الأنظمة على بيانات موثوقة، وبإشراف علماء متخصصين.

ثانيًا: التوصيات: بناءً على ما تقدم، يوصي هذا البحث بما يلي:

١. الاستثمار في تطوير أنظمة ذكاء اصطناعي متخصصة في العلوم الشرعية: يجب أن يتم ذلك بالتعاون بين المتخصصين في الذكاء الاصطناعي وعلماء الشريعة؛ لضمان دقة وموثوقية البيانات والمنهجيات المستخدمة.

٢. بناء قواعد بيانات شرعية ضخمة وموثوقة: يجب أن تشمل هذه القواعد القرآن الكريم وتفاسيره، والسنة النبوية وشروحها، وكتب الفقه المعتبرة، والفتاوى الصادرة عن المؤسسات الرسمية، مع تصنيفها وفهرستها بشكل دقيق.

٣. تدريب أنظمة الذكاء الاصطناعي على المنهج الوسطي المعتدل: يجب أن يتم التركيز على تدريب الأنظمة على الأصول والقواعد الفقهية المعتمدة؛ لضمان توافق الفتاوى مع هذا المنهج الوسطي المعتدل.

٤. وضع ضوابط شرعية وأخلاقية لاستخدام الذكاء الاصطناعي في الفتوى: يجب أن تتضمن هذه الضوابط آليات للتحقق من صحة الفتاوى الصادرة عن الأنظمة، والتأكيد على أن دور الذكاء الاصطناعي هو المساعدة وليس الحلول محل المفتي.

٥. التأكيد على دور المفتي البشري: يجب أن يظل المفتي البشري هو المرجع الأساسي في عملية الإفتاء، وأن يتم استخدام الذكاء الاصطناعي كأداة مساعدة له، وليس بديلًا عنه، خاصة في المسائل المستجدة والمعقدة.

٦. توعية الجمهور: يجب توعية الجمهور بأهمية التحقق من مصادر الفتوى، وعدم الاعتماد الكلي على الفتاوى الصادرة عن أنظمة الذكاء الاصطناعي دون مراجعة من المفتين المتخصصين.

٧. البحث المستمر: يجب أن يستمر البحث في هذا المجال لتطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي، وتحسين أدائها في خدمة الفتوى، مع مراعاة التطورات التقنية والمستجدات الشرعية.

ونخلص مما سبق إلى أن استخدام الذكاء الاصطناعي في الإفتاء يمكن أن يكون أداة مفيدة، بشرط أن يكون تحت إشراف علماء مؤهلين، وضمن ضوابط شرعية صارمة. ولا ينبغي الاعتماد عليه بشكل كامل في النوازل أو القضايا المعقدة، بل يُستفاد منه كأداة مساعدة للمفتين في إصدار الفتاوى لا بديلًا عنهم.

Summary

Artificial Intelligence (AI) has become a driving force across various fields, and the domain of Islamic legal fatwas is no exception. This study aims to explore the potential and challenges of employing AI in issuing fatwas according to the methodology of Ahl al-Sunnah wa al-Jama'ah.

To achieve this goal, a sample of 21 diverse questions in Islamic financial transactions was selected and submitted simultaneously to the ChatGPT platform. The AI was requested to answer each question while citing relevant Islamic legal evidence and sources. Remarkably, the AI responded to all questions in under one minute.

The findings of this research demonstrate that AI can serve as a powerful supportive tool for muftis. Its ability to gather, organize, and analyze vast amounts of Sharia-based texts, retrieve prior fatwas, and assist in deriving rulings is significant. However, the study confirms that AI cannot replace the human mufti, as the process of issuing fatwas requires deep contextual understanding, scholarly judgment (ijtihad), and insight—qualities that machines cannot fully replicate. Moreover, there are potential challenges and risks, such as the spread of unreliable fatwas if systems are not trained on verified data and supervised by qualified scholars.

Based on the findings, this study recommends the following:

1. Invest in developing AI systems specialized in Islamic sciences:

This should be done through collaboration between AI experts and Islamic scholars to ensure the accuracy and reliability of the data and methodologies used.

2. Establish large and trusted Islamic legal databases:

These should include the Qur'an and its interpretations, the Sunnah and its commentaries, classical jurisprudential texts, and official fatwas—categorized and indexed comprehensively.

3. Train AI systems according to the methodology of Ahl al-Sunnah wa al-Jama'ah:

Emphasis should be placed on teaching AI systems the foundational principles and jurisprudential rules followed by this mainstream Islamic school of thought.

4. Set ethical and Sharia-compliant guidelines for the use of AI in fatwa issuance:

These should include verification mechanisms and emphasize that AI's role is supportive, not substitutive of the mufti.

5. Affirm the role of the human mufti:

The mufti should remain the primary authority in the fatwa process. AI is to be used only as an assisting tool—especially in novel and complex cases.

6. Raise public awareness:

The public must be educated on the importance of verifying fatwa sources and avoiding complete reliance on AI–generated fatwas without review by qualified scholars.

7. Promote ongoing research:

Continued research is essential to improve AI technologies in serving the fatwa process while keeping pace with technological advancements and emerging jurisprudential issues.

The use of AI in Islamic legal fatwas can be a valuable tool when supervised by qualified scholars and governed by strict Sharia guidelines. However it should not be solely relied upon in complex or unprecedented issues. Rather it should complement the role of scholars not replace them.

المراجع

أولًا: المراجع العربية:

١. ابن قيم الجوزية، إعلام الموقعين عن رب العالمين. الطبعة الثانية ٢٠١٩م، دار عطاءات العلم. المملكة العربية السعودية.

٢. الإفتاء الأردنية، ٢٠٢٣: "أثر الذكاء الاصطناعي في صياغة الفتوى".

٣. بونيه، آلان، الذكاء الاصطناعي: واقعه ومستقبله، ترجمة: علي فرغلي، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٣م، ط ١، ص ١٣.

٤. جامعة الكويت، ٢٠٢٤: "تقييم أداء منصات الذكاء الاصطناعي التوليدي في مجال الفتوى".

٥. الحكم الشرعي: حقيقته - أركانه - شروطه -أقسامه، يعقوب بن عبد الوهاب الباحسين، ط١، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٣١، ٢٠١٠م، صـ ١٦-٣٣.

٦. شرح القواعد الفقهية، أحمد بن الشيخ محمد الزرقا (ت ١٣٥٧هـ - ١٩٣٨م)، صححه وقدم له وعلق عليه: مصطفى أحمد الزرقا (ابن المؤلف)، تنسيق ومراجعة الطبعة الأولى: د عبد الستار أبو غدة، ط٢، دار القلم، دمشق - سوريا، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م، صـ ٢٢٩، مادة ٣٩.

٧. الفروق، لشهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي الشهير بالقرافي (ت ٦٨٤هـ)، عالم الكتب، ب. ط، ب. ت، ٤/ ٥٣.

٨. مجموعة رسائل ابن عابدين، لمحمد أمين أفندي الشهير بابن عابدين [ت ١٢٥٢ هـ]، دار سعادت، إسطنبول، ١٣٢٥هـ - ١٩٠٧م، ٢/ ١٢٥.

٩. مطلق جاسر الجاسر ٢٠٢٤م "الإفتاء باستخدام الذكاء الاصطناعي حكمه الشرعي وأثره في اختلاف العلماء".

١٠. مقال بعنوان: نبذة عن الذكاء الاصطناعي، من الموقع الرسمي للهيئة السعودية للذكاء الاصطناعي.

١١. منصة مندومة، ٢٠٢٣ "الذكاء الاصطناعي وأثره في صناعة الفتوى".

١٢. الموافقات، لإسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الشاطبي (ت ٧٩٠ هـ)، المحقق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، تقديم: بكر بن عبد الله أبو زيد، ط١، دار ابن عفان، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م، ٢/ ٥٠٩.

١٣. مي المنصور، ٢٠٢٤): "الفتوى عن طريق الذكاء الاصطناعي بين الإقدام والإحجام".

ثانيًا: المراجع الأجنبية:

1) Stuart J. Russell and Peter Norvig (2016)

Artificial Intelligence A Modern Approach Third Edition Pearson Education Limited Edinburgh Gate Harlow Essex CM20 2JE England.

2) Richard E. Neapolitan and Xia Jiang (2018)

Artificial Intelligence With an Introduction to Machine

Learning.

Second Edition Chapman & Hall /CRC New York U.S.A.

3) Thomas Wood (2020)

Natural language processing Your Guide to Natural Language

Processing (NLP) Approaches: Statistical and Symbolic NLP.